

اما في الفترة المعاصرة وتحديدًا منذ بداية القرن التاسع عشر غيرت النظم الغربية خاصة ، سياستها التشريعية و الاهداف، فاختلعت بين البقاء على العقاب البدني للمتسببين في الفالس و الفالس كجزاء مدني ، وما يترتب عنه من صعوبات مالية تقضي على المشروع ، والحرص من جهة اخرى على حماية الدائنين ، غير انه ما يتضح من القواعد المنظمة لإجراءات الجماعية انها اتسمت بالمرونة مقارنة مع سابقتها ، المستوحاة من التصفية القضائية الموال المدين، و التي ترمي الى وفاء الدائنين بديونهم بعد المصادقة على الصلح ، ويستفيد بهذا التاجر النزيه ، وما 4 يترتب عنه من نتائج و التصفية القضائية المواله . وما ينبغي الإشارة اليه انه يكون ال تاجر او الشركة متعثرة ماليا عند عدم قدرة التاجر او الشركة على تسديد ديونه أو اقساط القروض و الفوائد ،المستحقة في مواعيدها